الاسس والمبادئ المتفق عليها بين الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الوطني الكردستاني لعمل الحكومة الانتقالية

بسم الله الرحمن الرحيم

افرزت الانتخابات العامة حالة جديدة في الساحة السياسية العراقية. مما يستوجب شحذ الهمم وتكاتف القوى الوطنية والاسلامية الاساسية العاملة وخصوصاً الفائزة منها للعمل المشترك، ووضع آلية وبرنامج عمل الحكومة الوطنية يعكسان المهمات الكبيرة لاستحقاقات المرحلة القادمة وبذل كل الجهود من اجل تنفيذ هذا البرنامج لانجاح العملية السياسية، ولبناء العراق الدستوري الديمقراطي الاتحادي التعددي الموحد الذي يشعر فيه المواطن بكامل المواطنة المتساوية في ممارسته لحقوقه الفردية والجماعية. لنجعل من العراق بلد الجميع من قوميات واديان ومذاهب. بلداً يراعى ويحترم فيه الاسلام العظيم السمح المتعايش بميادئه الخالدة مع بقية الديانات والمعتقدات في العرق ومعتنقيها كالمسيحيين والصابئة والايزيديين وغيرهم.. بلداً تتحد فيه القوميتان الكبيرتان العربية والكردية اللتان تشكلان الثقل الاعظم للشعب العراقي من دون أي عزل او تمييز عن الدور الكبير الذي يحتله التركمان والكلدان والاشوريون وبقية المكونات بما يؤمن الحقوق المدنية والقومية لكل الافراد ومكونات الشعب العراقي، بلداً تتآخى فيه الاغلبية الشيعية مع السنة بمكانتهم التاريخية ليعمل الجميع من اجل عراق موحد ديمقراطي اتحادي تعددي.

ان طبيعة المرحلة الانتقالية التي يمر بها شعبنا العراقي نحو مرحلة دستورية مستقرة تتطلب تشييد البناء على اسس واضحة المعالم تجمع مكونات الشعب العراقي واطيافه وتياراته السياسية، و لا سيما ان للكثير من اطراف الحركة الوطنية والاسلامية العراقية تحالفات سابقة فيما بينها لمناهضة النظام الديكتاتوري المقبور، وتعاون بناء في مختلف المجالات بعد سقوط ذلك النظام كلل بالانتخابات الرائعة التي اسطاع شعبنا ان ينتصر بها والتي تمخضت عن فوز كبير للقائمتين الكبيرتين الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الوطني الكردستاني، مما يوفر ارضية ممتازة للكتلتين بالتعاون -ان شاء الله- مع بقية الكتل واللوائح لاجتياز هذه المرحلة الحساسة معاً، وهذا شرف كبير يكتب لنا جميعا يسجله التاريخ وتشيد به الاجيال القادمة، لتعزيز الحالة الديمقراطية لبناء العراق على اساس العدالة والانصاف والمشاركة.

يتفق الطرفان على الاسس الآتية لانجاز مهام المرحلة الانتقالية:

اولاً:

١- الالتزام بقانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية ببنوده كافة بوصفه المنظم والمرجعية لعمل الحكومة والجمعية الوطنية والسلطة القضائية واعتبار ان مهمة المرحلة الانتقالية هي اعداد الدستور الدائم والسير قدماً في قيام حكومة منتخبة وفق دستور دائم.

٢- تشكيل حكومة وحدة وطنية والاخذ بمبدأ المشاركة والتوافق وتمثيل المكونات العراقية مع الاخذ بنظر الاعتبار الاستحقاقات الانتخابية والسير قدماً في سياسة الحوار الوطني وتوسيع دائرة الاشتراك في العملية السياسية والاجراءات لصياغة مسودة الدستور، لكل المكونات والعناصر المقبولة والممثلة لاوساطها والتي تنبذ الارهاب والتخريب من دون تهميش او غبن.

٣- العمل على صيانة سيادة العراق وتعزيز استقلاله ووحدته والتعامل مع مسألة وجود القوات متعددة الجنسيات في اطار اقرار مجلس الامن المرقم (١٥٤٦) والاسراع في خطط استكمال بناء القوات المسلحة العراقية لتستطيع ان تتسلم المهام الامنية من القوات متعددة الجنسيات عند استكمال المستلزمات لدى الجانبين، وتأكيد منهج الاستمرارية والتعاون بين الطرفين بما يحقق الغايات المعلنة بانتهاء مهمة هذه القوات في العراق. ان الاسراع في استكمال المستلزمات الذاتية وفق جدول زمني لتسلم القوات العراقية المهام الامنية كاملة سوف يهيئ الظروف لتقليل دور القوات متعددة الجنسية تدريجياً وصولاً الى انهاء مهامها.

٤- عدم قبول واقع الحرمان والمظلومية والعزل والتمييز واللامساواة والتأخر التي اصابت المناطق والسكان بسبب السياسات العنصرية والطائفية والاستبدادية للنظام السابق خصوصاً ما حصل في الجنوب وكردستان والاهوار وحلبجة وبقية محافظات العراق والبدء بتنشيط فكرة مجالس الاعمار خصوصاً مجلس اعادة اعمار الجنوب لاعادة اعمار تلك المناطق وتشجيع السياحة الدينية وسياسات الاستثمار والخدمات العامة، كذلك اعطاء الاولوية للسياسات اللازمة في معالجة كل ذلك (المظلومين، وضحايا الانفال والحرب الكيمياوية والانتفاضة الشعبانية والسجناء والمفصولين والمهجرين، وعوائل الشهداء، والمناطق المحرومة...الخ). كل ذلك من دون الاخلال بمبدأ عدم التمييز بين مناطق العراق الا لتطبيق السياسات الايجابية وتوفير فرص التطور والخدمات نفسها لكل المناطق من دون أي استثناء..وكذلك الحفاظ على مبدأ الاهلية والكفاءة من جهة او مبدأ فاعلية الاجهزة وضرورة استمرارها في تأدية واجباتها.

٥- يجب الحرص على وحدة الحكومة وانسجام عملها وتناسق سياساتها...وتبني مجلس الوزراء لنظام داخلي ينظم عمله بما ينسجم مع التوافق السياسي في اتخاذ القرارات الاساسية السياسية والامنية والاقتصادية والادارية.

٦- الحكومة الانتقالية، وبغض النظر عن التحالفات داخلها، كل متّحد، وعليه يجب الحرص على وحدتها، وانسجام عملها، وتناسق سياساتها، وفي حالة حصول خلاف داخل الحكومة بين الائتلاف العراقي الموحد والتحالف الوطني الكردستاني وعند استعصاء الخلاف بينهما فانه لا يصار الى حل التحالف والمطالبة باستقالة الحكومة الا في الحالات المسوغة لحل التحالف والمنصوص عليها ادناه:

أ- مخالفة مبدأ واحد او اكثر من المبادئ العامة المتفق عليها لسياسة الحكومة على نحو لا تسوغ هذه المخالفة ضرورة قاهرة تمليها ظروف داخلية او اقليمية او دولية يعترف بوجودها الطرف المنسحب.

ب- اقالة عضو في موقع سيادي من مواقع مجلس الوزراء او سحب الثقة منه دونما سبب قانوني وموافقة الطرف الذي ينتمي اليه هذا العضو.

ت- اتخاذ اية اجراءات او تدابير بواسطة الحكومة من شأنها الغاء أي مطلب من المطالب الممنوحة لا ي من طرفي التحالف بموجب الاتفاق المبرم بينهما.

ث- وقبل استقالة الحكومة يتبع الطرفان الوسائل الآتية المتدرجة لحل هذا الخلاف:

أ- لقاء بين ممثلي الكتلتين داخل مجلس الوزراء.

ب- اجتماع ممثلي الطرفين من هيئة رئاسة الدولة ومجلس الوزراء وهيئة رئاسة الجمعية الوطنية.

ت- اجتماع بين رؤساء الاحزاب والقوى السياسية المنضوية داخل الكتلتين.

ث- في حالة عدم الوصول الى حل، وادى ذلك الى انسحاب احد الطرفين من الحكومة، تعتبر مستقيلة، ويجرى التشاور لتشكيل حكومة انتقالية جديدة خلال فترة اقصاها شهر واحد مع مراعاة ان لا تترك البلاد تحت فراغ دستوري او امني او اداري.

ج- لحين تشكيل الحكومة الجديدة تقوم الحكومة المستقيلة بتصريف الامور.

٧- اعادة الهيبة لعمل القضاء وارساء دولة القانون واتباع الاصول الادارية والمؤسساتية، ورفض سلطة الفرد والقرارات الارتجالية غير الاصولية، واعتبار الوزارات ومؤسسات الدولة هوية وطنية وملكاً للشعب وليست هوية لحزب الوزير او اهوائه وقراراته الشخصية، ومنع أي استئثار او هيمنة او وصاية فكرية لاية فئة او جماعة بالتشكيلات الحكومية والادارية والمؤسسات العامة، واحترام حرية الرأي ومؤسسات المجتمع المدني. والإسراع في محاكمة مجرمي العهد السابق وانزال اشد العقوبات بهم للجرائم اللا إنسانية التي اقترفوها بحق الشعب العراقي وذلك وفق أسس العدالة والقوانين المرعية.

٨- تشكيل المحكمة الاتحادية العليا المكونة من (٩) اعضاء حسب الخطوات المبينة في قانون ادارة الدولة على ان يراعى في ذلك التمثيل العادل لكل البلاد على اساس التكافؤ بما يتناسب مع مكونات الدولة العراقية الاتحادية التاريخية والجغرافية، وان تتوفر في اعضاء المحكمة المؤهلات والخبرة القضائية العالية.. وان لا تسقط المحكمة تحت تاثير جماعة معينة.. وان تتمتع بالحياد المطلق وان لا يعتبر القاضي ممثلاً لجماعة بل ممثلاً للحقيقة وللرأي القانوني والقضائي المستقل تماماً عن اية تأثيرات.

٩- تفعيل عمل الهيئات الواردة في قانون ادارة الدولة وعدم الالتفاف عليها، مع مراعاة اهمية تحسين اداء عمل تلك الهيئات وفق الاهداف التي أسست من اجلها.

١٠- حل الخلافات والمنازعات بين الجماعات وفق سياسات التشاور والتفاهم والاخوة والمواطنة والرغبة المشتركة لبناء الوطن والعيش بسلام بمراعاة حقوق الجميع وعدم اللجوء الى الاستفزاز او الاعتداء والتقيد بالقوانين والانظمة والاساليب التفاوضية وقواعد الاحتكام بما يرفع الظلم ويحقق العدل والوئام والسلام بين ابناء الشعب وجماعاته المختلفة.

١١- اتباع سياسات الصداقة والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة مع دول الجوار ودول العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واعتماد الحوار والتفاوض لحل الخلافات العالقة.

ثانياً: العمل على اعداد مسودة الدستور:

١- تتفق الاطراف المتخالفة على التعاون وبذل كل الجهود المخلصة لانهاء اعداد مسودة الدستور بما يكفل المفاهيم الاساسية المثبتة في قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية وتؤكد هذه الاطراف انها تسعى الى تطوير المفاهيم والقيم والسياسات المثبتة في ذلك القانون لا التراجع عنها.

٢- ان تشرك الاطراف (التي لم تفز في الانتخابات او التي لم تشارك فيها لاسباب اضطرارية) وممثلو كل الفئات والجماعات التي هناك اتفاق عام على حاجة الوحدة الوطنية وتقرير مستقبل البلاد لى ضرورة حضورها في اللجان والنقاشات واعداد الصياغات التحضيرية لاعداد الدستور قبل طرحه على الجمعية الوطنية والاستفتاء العام، وان يراعى تحقيق التوافق الوطني لكل اطياف الشعب العراقي.

ثالثاً: حقوق الاقاليم والمحافظات والمواطنين:

تعزيز المكانة الخاصة لدور الاقاليم ومجالس المحافظات واحترام نتائج الانتخابات لمجالس المحافظات وللمجلس الوطني لاقليم كردستان وتطوير التنسيق والتعاون بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان والمحافظات وتوفير الميزانيات اللازمة لها واحترام مبدأ عدم التدخل في شؤونها ودورها المستقل في نطاق عملها وتطوير صلاحياتها كما ورد في قانون ادارة الدولة وفي الامر رقم ٧١٠ مع اعادة الاحترام والفاعلية لعمل الدولة لممارسة صلاحياتها وتأدية كامل مهامها، وعدم التمييز بين العراقيين في كل انحاء العراق وحقهم المشروع في الاقامة والعمل والتنقل والتملك والتمتع بالحقوق والواجبات الاتحادية والإقليمية بكل مساواة وعدم تمييز، شرط أن لا يكون ذلك قد تم وفق سياسة عنصرية أو طائفية بغرض تغيير الواقع السكاني.

رابعاً: إزالة آثار سياسات النظام المباد في تغيير الواقع القومي والمذهبي والسكاني من خلال الهجرة القسرية وتوطين الأفراد الغرباء:

١- الإسراع في تطبيع الأوضاع في المناطق المختلف عليها وبضمنها كركوك، من خلال إعادة المهجرين وإعادة توطين الغرباء الذين أسكنوا في هذه المناطق ضمن سياسة التغيير السكاني والتطهير العرقي وفق قانون إدارة الدولة وذلك بتوفير التخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ التزامات الحكومة المؤقتة بهيئاتها الثلاثة، كذلك التخصيصات اللازمة لهيئة فض منازعات الملكية وهيئة تطبيع الأوضاع في كركوك.. وعلى الحكومة العراقية الانتقالية اتخاذ الخطوات العاجلة لتطبيق (١) و(٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (أ) من المادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وتقوم الحكومة الانتقالية خلال فترة لا تتجاوز الشهر من تشكيلها بتفعيل إجراءات التطبيع بما فيها توفير التمويل لهيئة تطبيع الأوضاع في كركوك وهيئة منازعات الملكية.

٢- التطبيق الكامل للمادة ٥٨ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بما يؤدي إلى تحديد الانتماء الإداري للمناطق المختلف عليها بما فيها محافظة كركوك. وعلى الرئاسة الانتقالية الإسراع في تقديم المقترحات بشأن معالجة التلاعبات بالحدود الإدارية لهذه المناطق إلى الجمعية الوطنية الانتقالية ولوضع التسويات الضرورية بما يحقق الرغبة النهائية لسكان المحافظة بعد التطبيع وبعد المصادقة على الدستور الدائم.

٣- مواصلة الجهود لتصحيح الأوضاع في التمثيل الخارجي بما يعالج سياسات التمييز والعزل السابقة ويسمح لكل الكفاءات العراقية بحسن الحضور والتمثيل وأن يعكس الوجه الخارجي للعراق واقع الشعب العراقي والمبادئ والسياسات التي يؤمن بها.

٤- التعامل مع الملف الأمني واعطاء أولوية خاصة في اتجاهين رئيسين:

الأول: وهو إيقاف المجازر والقتل اليومي ورفع التهديد التخريبي والإرهابي على السكان والذي مازال يشكله الخلل الأمني المتمثل في بعض جوانبه الخطرة بوجود بعض عناصر بقايا النظام السابق والعناصر الفاسدة في بعض المؤسسات والأجهزة الأمنية.. واعتبار أن الولاء للنظام الجديد هو شرط رئيس يجب أن يتلازم مع الكفاءة والأهلية من جهة وضمان استمرارية عملية بناء هذه الأجهزة وعدم تعريضها للتشويش أو التعطيل من جهة أخرى. كذلك باتخاذ الإجراءات الحاسمة لمنع تدخل الدول المجاورة في الشؤون العراقية وتشجيع الإرهابيين وتوفير الأغطية الأيدلوجية لهم ومحاربة المنظمات الإرهابية الموجودة في العراق وكشفها وتعريتها أمام الشعب العراقي وإنزال أقسى العقوبات بعناصرها.. وتطهير البلاد من كل المنظمات الإرهابية.

الثاني: وهو بناء القوات المسلحة العراقية وقوات الأمن بشكل يمنع تجربة القرن الماضي ولكي توزع القوات المسلحة وقوى الأمن بشكل ينسجم مع حاجيات الأقاليم والمحافظات وقوى أمنها الداخلي وتوفير التخصيصات المالية والتسليحية واللوجستية لذلك، بما ينسجم مع الضرورات السوقية ومتطلبات الدفاع الوطني والأمن الداخلي للبلاد كلها. ويتم بشكل خاص الإسراع بتطبيق الأمر ٩١ (والذي يشمل ١١ مؤسسة منها قوات البيشمركة وبدر وبقية التشكيلات التي قاتلت النظام بكل بسالة وإخلاص) وأن تتحول العناصر المندمجة من القوات المشار إليها إلى عنصر طبيعي في القوات المسلحة العراقية وأن يتم توفير التخصيصات لها، ويصار إلى تحويل القوى المتبقية إلى قوى الأمن الداخلي في الأقاليم والمحافظات أو يتم استيعابها في المؤسسات المدنية أو تتلقى التأهيل اللازم وغير ذلك من إجراءات لاندماجها واستيعابها.

٥- أن تعكس الموازنة العراقية وسياسات الصرف والاستثمار والمنح الأجنبية حاجيات الشعب العراقي الراهنة والمستقبلية وخصوصاً فئاته الفقيرة والمحرومة وضمان تطور العراق ليستعيد مكانته الطبيعية.. كذلك أن تعكس الموازنة والسياسة المذكورة أعلاه حاجيات المحافظات والأقاليم بشكل متوازن من جهة ويزيل الحيف عن بعض المناطق المتضررة والمظلومة من جهة أخرى. وأن تراعي الحكومة الانتقالية هذه الاعتبارات في خططها القادمة وموازنة ٢٠٠٦، مع الالتزام بتنفيذ موازنة ٢٠٠٥ بكل ما يقربها من الأهداف أعلاه.

٦- تقوم الحكومة العراقية بتأسيس وتشجيع شركات استثمار للثروات الطبيعية ومنها النفطية على المستويات الاتحادية وفي إقليم كردستان وفي المحافظات. وأن على الحكومة أن تضع الضوابط الاتحادية والإقليمية (كذلك المحافظات) بالاتفاق مع السلطات المحلية لأعمال الاستغلال والاستثمار بما يحقق التوزيع العادل للعوائد وفق نسب السكان وحاجات المناطق من جهة وتحقيق المصالح الوطنية العامة من جهة أخرى.

نشاط شركة بكتل في العراق بين الانجاز والحقيقة

بغداد / صافي الياسري

شركة بكتل واحدة من الشركات الاميركية التي وقعت معها سلطات الائتلاف في بداية دخولها العراق عقوداً بمئات الملايين من الدولارات بغية اعادة اعمار العراق. واقع الحال يشير إلى ان هذه الشركة فشلت فشلاً ذريعاً في تنفيذ صفحات تلك العقود، متذرعة بالوضع الامني المتردي تارة، وبعقبات فنية تارة أخرى ولاسيما في قطاع الكهرباء. وفي التقرير الذي قدمته بكتل للكونغرس الاميركي حول انجازاتها في العراق، انقلبت الحقائق وصيغت الوقائع بطريقة فردوسية لاَ اساس لها من الصحة.

فقد كتبت بكتل في تقريرها عن حملة اعادة اعمار البنى التحتية لقطاع الخدمات ما يأتي:

١. الموانيء . تمت اعادة فتح الميناء العميق في ام قصر والمقصود هنا ميناء البكر كما كان يدعي سابقاً) وقد تم استقبال آلاف الأطنان من المواد الغذائية والمساعدات الانسانية والبضائع الاخرى والحقيقة ان هذا الميناء لم يتمكن من بلوغ طاقته السابقة في استقبال السفن التجارية، وأهملت الشركة الحديث عن النشاط التصديري للميناء.

٢. الكهرباء . تقول بكتل (تمت اعادة تشغيل محطات توليد الكهرباء ووصول طاقة التوليد إلى مستواها قبل الحرب البالغة (٤٤٠٠) ميغا واط في اليوم بعد ان تراجع إلى ٢٦٠٠ ميغا واط في صيف ٢٠٠٣) والحقيقة التي يعرفها كل العراقيين، ان قطاع الكهرباء لم يتطور الا في الاشهر الأولى في عام ٢٠٠٥، وفي المدة التي تلت سقوط النظام عانى العراقيون الأمرين من قطاع الكهرباء وامتداد ساعات انقطاع التيار الكهربائي إلى ست ساعات واكثر في بعض الاحيان مقابل ساعتين أو ساعة من الحضور الكهربائي، اما هذه الأيام فالتيار الكهربائي يحضر ساعتان ويغيب بين ست إلى اربع ساعات، فقد اعتذرت بكتل عدة مرات عن تشغيل محطة كهرباء جنوب بغداد بحجة ان الشركة التي صنعت هذه المحطة هي (المائية) وانها كفت عن تصنيع قطع الغيار التي تلزم المحطة لاعادة تشغيلها.

٣. الماء . (تم اكمال العمل في مشروع تجهيز المياه الصالحة للشرب لسكان مدينة صفوان البالغ عددهم ٤٠ الف نسمة).. نعم! وبقية المدن العراقية! وفي مقدمتها العاصمة!

٤. الأبنية . (لقد تمت اعادة تأهيل ١٢٣٩ مدرسة ابتدائية لتكون جاهزة لاستقبال مليون طالب وطالبة) ومن الواضح ان عبارة (اعادة تأهيل) هي عبارة غامضة، الهدف منها تغطية الأعمال البسيطة التي تولاها مقاولون عراقيون بعد ان وقعوا مع شركة بكتل عقوداً بأثمان بخسة لتنظيف هذه المدارس وصبغها فحسب، كما ان الرقم المذكور لعدد المدارس لا يشير إلى الرقعة الجغرافية التي شملها، أي ان هذه النقطة يلفها غموض مشبوه.

٥. الطرق والجسور (تم بناء تحويلة جسر على طريق المرور السريع رقم ١٠ المتجه إلى الاردن وتشمل التحويلة أربعة ممرات بطول ٣ كلم وبانشائها اصبح بمقدور ٣٠٠٠ شاحنة محملة بالمواد الغذائية والبضائع المختلفة المرور في اليوم الواحد من عمان إلى بغداد) وهذه التحويلة ذات الممرات الاربعة التي تحدث عنها التقرير كتبت لافتة عند بنائها تقول انها تحويلة مؤقتة، وهي حتى اليوم تحويلة مؤقتة، اما الحديث عن مرور ثلاثة الاف شاحنة في اليوم عبر هذه التحويلة فهو حديث مبالغ فيه جداً، ولا يتعدى عدد الشاحنات المارة بهذه التحويلة بضع مئات اغلبها تحمل معدات لوجستية للجيش الاميركي وهي تسبب زحاماً شديداً فهي تقطع الطريق على بقية الشاحنات المدنية وتعطلها ساعات لحين مرور الشاحنات والارتال الاميركية.

٦. الاتصالات (استمر العمل لاعادة خدمات الهاتف إلى (٢٤٠) الف مشترك في منطقة بغداد . وقد تضمن العمل تصليح ١٢ بدالة كانت قد دمرت اثناء الحرب) ومرة أخرى نقول ان الفضل يعود إلى (الكوادر) العراقية في تصليح البدالات الصينية المنشأ والقديمة الجيل، اما مركز الاتصالات في شارع الرشيد، فما زال على خرابه منذ ان قصفته الطائرات الاميركية في بداية الحرب، واحرقه اللصوص والدهماء.

٧. المطارات/ تمت اعادة تشغيل اجهزة الاتصال ونصب مولدات الكهرباء للطوارئ في كل من مطاري بغداد والبصرة لكي يكون بمقدرهما استقبال الطائرات التجارية بشكل محدود) وقد اغفلت الشركة عمداً ذكر الاحتياجات الحقيقية لهذين المطارين وحجم المولدات التي وضعتها فيهما ومدى الطاقة التي توفرها، ومازلنا حتى اليوم نتحدث عن قرب افتتاح مطار البصرة، والشيء الذي يحسب لصالح الشركة قولها ان هذين المطارين سيكون بمقدورهما استقبال الطائرات التجارية بشكل محدود.

٨. المقاولون الثانويون (منحت شركة بكتل ابتداء من ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠٣ (١٠٦) شركات عراقية ما مقداره (١١٩) مقاولة ثانوية من مجموع (١٦٢) مقاولة اعدتها الشركة وبهذا يكون أكثر من ٧٠٪ من اعمال الشركة في العراق قد نفذته شركات عراقية) والسؤال هنا: لمن بقية المقاولات؟ ويثار سؤال آخر ايضاً. فكم هو المبلغ الحقيقي الذي تقاضته (بكتل) من اموال اعادة اعمار العراق عن كل مقاولة؟، وكم هو المبلغ الذي دفعته للشركات العراقية؟

٩. العمالة (لقد بلغ عدد المشتغلين العراقيين في الاعمال المذكورة اعلاه (٣٥٠٠٠ عراقي) تحدثت الشركة عن عدد المشتغلين، ولكنها اهملت الحديث عن اجورهم.

لا نريد الحديث عن الارباح الهائلة التي حققتها بكتل من العقود التي وقعتها لانجاز جانب من اعمال اعادة اعمار العراق، فنحن نعرف ان من حقها ان تحقق ما تستطيع من ربح، لكننا كنا نطمح ان تنفذ هذه الاعمال بجدية، وليس على طريقة بناء العمارات المصرية التي سرعان ما تنهار، كنا نود ان تكون اعمال اعادة الاعمار حقيقية وتصل إلى الجوهر وليس المظاهر و (كفيان الشر) فحسب، لقد حسبت النقود التي منحت لاعادة اعمار العراق، على العراقيين، ولكنها عادت إلى جيوب لا تفكر بالعراق ولا بالعراقيين، فهل ناقش الكونغرس الاميركي الواقع التنفيذي للتقرير الذي قدمته (بكتل)؟ أم انه اخذه أمراً مسلماً به وليس ثمة ما يدعو إلى مناقشته على اعتبار (انها دولارات اميركية عادت إلى اميركا).

مدير عام التربية في ديالى يتحدث عن الوضع التربوي في المحافظة

ديالى/ المدى

في هذا الحوار مع مدير عام التربية السيد عبد الكريم جعفر في محافظة ديالى تطرح (المدى) جملة من الأسئلة التي تتداولها الهيئات التعليمية والتدريسية في المحافظة بخصوص مسائل عديدة تخص الجوانب الإدارية والفنية من عمل المديرية وعلاقتها بأقسامها الفرعية ومدارسها. ولا سيما بقسم التعليم المهني حيث نشرنا تحقيقاً موسعاً عن مشاكله في الشهر الماضي أثار اهتماماً في أوساط الجهاز التربوي في ديالى.

الصراعات السياسية

س؛ ما هي إجراءاتكم لإبعاد العملية التربوية وأجواء المدارس عن الصراعات السياسية، وتأثير الأحزاب؟.

. إن إبعاد العملية التربوية عن الصراعات السياسية شيء جوهري ومهم لأن العملية التربوية تتأثر تأثيراً كبيراً بالصراعات السياسية، وقد رأينا كيف انتهى التعليم إلى هاوية سحيقة عندما تمت عسكرته وتسييسه، ونحن جادون في إبقاء التربية والتعليم متحركة ضمن الجانب العلمي والمهني فقط دون غيرها. وتوجيهاتنا واضحة بهذا الشأن.

س؛ ماذا أعددتم بشأن تطوير الملاكات التدريسية وجعلها في مستوى التطور العلمي والمعرفي في العالم؟.

. يجب التأكيد على زيارة المشرفين الاختصاص ومضاعفة عملهم الدؤوب في توجيه المدرسين وتصويب الأخطاء التي قد يقعون فيها. فضلاً عن الدورات التي دأبت مديرية الإعداد والتدريب على إقامتها، وكذلك الزيارات الميدانية، وقامت الوزارة بتعيين عدد كبير من المعلمين والمدرسين، في الآونة الأخيرة، بحسب الاختصاصات التي نحتاجها.

ما هي المعالجات؟

س؛ مازالت مدارس كثيرة تعاني من كثافة عدد طلابها في كل شعبة..

-فيما يخص المدارس وترميمها وبناء أجنحة إضافية فقد تم بناء أربع مدارس وترميم ١٦٢ مدرسة ابتدائية من قبل قوات التحالف. و٤٨ مدرسة ثانوية ، فضلاً عن ترميم ١٦ مدرسة من قبل منظمة السيماك وثلاث مدارس من قبل منظمة الإغاثة الإسلامية بالإضافة إلى ما قامت به منظمة اليونيسيف من ترميم ١٦ مدرسة. اما بالنسبة للترميم الجزئي فقد شمل ٥٥ مدرسة من قبل منظمة السيماك، بالإضافة إلى ٩٨ مدرسة من قبل منظمة pcoوقد أنجز هذا كله منذ سقوط النظام السابق ولحد الآن.

نحارب الفساد

كيف تواجهون ظاهرة تسرب التلاميذ والطلاب من المدارس؟. وهل تجدون أن نسب التسرب في المحافظة مقلقة؟.

- تعد ظاهرة التسرب ظاهرة مقلقة حتى وإن كانت نسبتها قليلة وذلك لأن الهدف من العملية التربوية إبقاء التلميذ في داخل المدرسة لكي تتم الاستفادة من المادة العلمية قدر الإمكان وهناك عدة طرق لمعالجة هذه الظاهرة منها استدعاء ولي أمر التلميذ للوقوف على المشاكل وحلها من قبل المدرسة، وأيضاً إحالة هذا التلميذ إلى المرشد التربوي في المدرسة كي يأخذ دوره في حل مشكلته.

ماذا عملتم من أجل التعامل مع الفساد الإداري؟. وما رأيكم بلجنة النزاهة التي تشكلت في المديرية؟

. في ما يخص ظاهرة الرشاوى والفساد الإداري تم عقد ندوات مباشرة مع الملاكات العاملة في المديرية، وحثها على الابتعاد عن هذه الظاهرة التي تدمر المجتمع، وأيضاً لإطلاعها على التعليمات الصادرة من الوزارة بهذا الشأن. أما لجنة النزاهة التي شكلت في المديرية فإنها تتكون من أشخاص معروفين بنزاهتهم وأن تاريخهم يثبت جدارتهم. وليس لهم اتصال بحزب البعث المنحل.

س؛ يعاني التعليم المهني في المحافظة من مشاكل قدم البنايات والمكائن والمناهج، كيف - يمكن معالجة هذا الأمر؟.

. يمكن معالجة هذا الأمر بما يأتي: أولاً بناء مدارس مهنية على غرار إعدادية حطين الصناعية التي بنتها شركة فنلندية، وثانياً جميع مكائن التعليم المهني قديمة ولا تتماشى مع التطور التقني الحديث في العالم، ولم تصل إلينا مكائن جديدة فعلاً. وإن القديم منها لا يكفي لسد الحاجة لجميع المدارس المهنية، والحاجة ماسة لمكائن جديدة. وثالثاً ازدواج بعض المدارس المهنية مع بعض المدارس الأخرى لعدم وجود بنايات كافية، والحل يكمن في بناء مدارس جديدة.

هموم التعليم المهني

يشكو كثير من منتسبي التعليم المهني من أن مديرية التربية قد همشتهم، ونقل قسم التعليم المهني إلى بناية أخرى زاد من شعورهم ذاك، ويقولون أنهم لا يحصلون على الامتيازات التي تحصل عليها المدارس الأكاديمية، مثل الترميمات، وتوزيع الحقائب على الطلاب، وهناك شكوى من تحويل بعض مدارسهم إلى أماكن لجمع السكراب.. ما رأيكم؟.

- إن قسم التعليم المهني مرتبط إدارياً بمكتب المدير العام، وفنياً بوزارة التربية/ المديرية العامة للتعليم المهني، وجاء نقل هذا القسم إلى بناية أخرى بسبب توسع المديرية عن طريق فتح أقسام جديدة فيها مثل قسم الدراسات الكردية، وقسم الإعلام التربوي. أما بخصوص الامتيازات فالمدارس جميعها قد شملت بمبلغ النثرية الذي خصصته الوزارة لكل مدرسة والبالغ قدره مليون دينار باستثناء المدارس المهنية لأن تخصيصاتهم خاصة من الوزارة، وبخصوص الحقائب فهي توزع بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف على جميع المراحل الابتدائية والمتوسطة والإعدادية، أما المدارس المهنية فقد تم إدراجها أخيراً في خطة توزيع الحقائب. وفيما يتعلق بالسكراب الموجود في بعض المدارس المهنية فلأن هذه المدارس تستفيد من هذا السكراب خلال دروس العملي للطلاب الذين يقومون باستعماله في ورش البرادة واللحام والحدادة وغيرها.

وماذا عن تدريس اللغتين الكردية والتركمانية في مدارس المحافظة؟.

. تم شمول كثير من المدارس؛ بتدريس اللغتين الكردية والتركمانية. فاللغة الكردية تدرس الآن في أربع مدارس خانقين مثل مدرسة (كرمه سير) و(سربستي) و(بيكشه) و (كرمان) فضلاً عن ثانوية (رابه رين) التي تعني الانتفاضة، كما تم فتح قسم اللغة الكردية في معهدي المعلمين والمعلمات المسائيين في خانقين. أما بالنسبة للغة التركمانية فقد بدأ تدريسها في خمس مدارس في (قرة تبة) ولا سيما في الصف الأول الابتدائي، فضلاً عن روضة (آيبك) ومعناها الحرير، في مدينة بعقوبة.